



## النظام الأساسي المعدل لشركة البنك

الأهلي والموثق برقم (٢٠١٧/٥١٦٥٥)

بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦

**Ahlibank**  
**Qatari Joint-Stock Company**  
**Articles of Association Amending Articles**  
**of Association certified under Number**  
**35660/2016**  
**dated 13/7/2017**

**Chapter I**

**Company Incorporation**

**Article (1)**

Under the Provisions of the Commercial Companies Law no. 5/2002, Law no. 11/2015, and the provisions of the memorandum of association and articles of association, a Qatari public joint stock company is incorporated by and between the shareholders in accordance with the provisions hereunder.

**Article (2)**

**Name of the Company:**

**Ahlibank QSC**

**Article (3)**

**Company's Activities:**

1. Exercise, either for its own account or for the account of third parties, whether inside or outside Qatar, all banking and financial activities and all related activities, including those which may in future be related or incidental thereto wherever the Company operates, as well as those activities which may be in future related or supplementary to banking activities, excluding trading in real properties, precious metals and jewelry for its own account, in accordance with the applicable laws and regulations and the instructions of the Qatar Central Bank;

البنك الأهلي  
شركة مساهمة قطرية  
النظام الأساسي المعدل  
للنظام الأساسي الموثق بالرقم ٢٠١٦/٣٥٦٦٠  
بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٣

**الفصل الأول**

**تأسيس الشركة**

**مادة (١)**

تأسست، طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ والقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي، شركة مساهمة قطرية عامة بين مالكي الأسهم ووفقاً للأحكام المبينة فيما بعد.

**مادة (٢)**

اسم الشركة هو:

(البنك الأهلي ش.م.ع.ق) شركة مساهمة عامة قطرية

**مادة (٣)**

غرض الشركة هو:

- ١- القيام، سواء في قطر أو في الخارج وسواء لحسابها أو لحساب الغير، بكافة النشاطات المصرفية والمالية على كافة أنواعها وجميع ما يتفرغ عنها، بما في ذلك الأعمال التي قد تصبح في المستقبل متعلقة بالأعمال المصرفية أو متفرعة عنها في أي مكان تكون الشركة تمارس فيه نشاطها، شاملة ما قد يصبح في المستقبل متصلاً أو مكملًا للنشاطات المصرفية، فيما عدا الاتجار لحسابها بالعقارات والمعادن الثمينة والمجوهرات، وذلك طبقاً للقوانين والأنظمة المقررة ووفقاً للتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

الموثق



الشامدان

- ١

- ٢

الاطراف

- ٢

- ٤

- ٦

- ٨

- ١٠

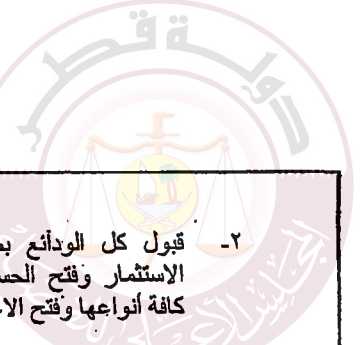
- ١

- ٢

- ٥

- ٧

- ٩



2. Accept all types of deposits for safekeeping or investment, and open all types of current and term deposit accounts and credits ... etc;
  3. Lend money with or without real estate collaterals and/or personal guarantees; or with or without collaterals composed of securities, third party debts, other accounts, insurance policies, commercial bonds, bills of exchange, letters of credit, sale contracts, bills of lading, payment orders, delivery notes, corporate shares, all types of instruments and bonds that are conventionally accepted as guarantees for lending; and issue and accept all securities and guarantees, including real estate collaterals, goods insurance, and real estate mortgages and possession pledges;
  4. Perform all activities of discounting bonds, securities, commercial papers, and to perform all activities of marketing, transfer, exchange, money dealing, discount and guarantee;
  5. Trade for the account of third parties in precious metals, including the sale, purchase and export thereof and purchase and sell of gold and silver bars and coins, as well as any other precious metals;
  6. Sell and purchase, in its favor or in favor of any third party, bills of exchange, shares, bonds, remittances, instruments, guarantees, securities, bills of lading and all types of negotiable securities and trade bills;
- Discount of interest coupons on loans and public or private offerings, and pay the value thereof prior to the maturity date;

٢- قبول كل الودائع بصورها المختلفة للحفظ أو الاستثمار وفتح الحسابات الجارية ولموعد على كافة أنواعها وفتح الاعتمادات وما إليها.

٣- إقراض وتسليف الأموال لقاء أو بدون تأمينات عقارية أو شخصية أو مشتركة أو لقاء أو بدون ضمانات مكونة من أوراق مالية أو ديون على الغير أو أية حسابات أخرى، أو بوالص تأمين أو سندات تجارية أو سندات سحب أو كتب اعتماد أو عقود بيع أو بوالص شحن أو أوامر دفع أو إذونات تسليم أو أسهم شركات وكل الصكوك والسندات المختلفة التي درجت العادة المصرفية على قبولها كضمان لعمليات التسليف، وإصدار وقبول كافة الكفالات والتأمينات بما فيها التأمينات العقارية والتأمين على البضائع والرهون العقارية والحيازية.

٤- القيام بكافة أعمال خصم السندات والأوراق المالية والتجارية وأعمال التسويق والتحويل والصرافة، والتعامل بالقبود وأعمال القسطع والكفالات.

٥- التعامل لحساب الغير بكافة المعادن الثمينة ويشمل هذا بيعها وشراءها وتصديرها وشراء وبيع السبائك والعملات الذهبية والفضية وغيرها من المعادن الثمينة.

٦- القيام سواء لحسابها أو لحساب الغير ببيع وشراء الكمبيالات والأسهم والإذونات والحوالات والصكوك والضمانات والتأمينات والكفالات وسندات الشحن وكافة الأوراق المالية والتجارية القابلة للتداول.

٧- خصم قسائم الفائدة عن القروض والإصدارات العامة أو الخاصة ودفع قيمتها قبل الاستحقاق.

الموثق

الشاهدان

الإطراف

١

٢

١

٤

٢

٦

٥

٨

٧

١٠

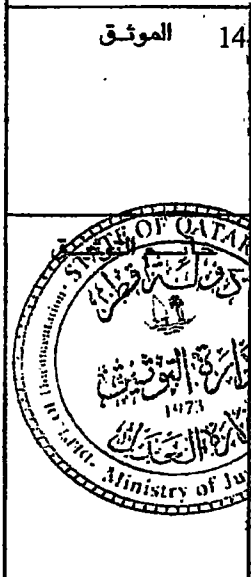
٩

٢





8. Enter into contracts for granting public and private loans and negotiate and participate with other institutions for obtaining or granting such loans;
9. Accept agencies in relation to financial and banking matters on behalf of the State, public or private institutions or individuals, and perform all financial and banking activities aiming at accomplishing the objectives thereof and any objectives related thereto or emanating therefrom;
10. Own and dispose of movable assets by all forms of disposition, according to its interests, and own immovable assets exclusively in its own favor;
11. Supervise the issuance of shares and bonds aiming at the coverage of public and private loans, receive subscriptions in securities of joint stock companies; accept the deposit of shares allocated for insuring the liability of board members; trade in shares, bonds and guarantees and lend money required for such transactions;
12. Subscribe in the shares and bonds of companies;
13. Import and export in favor of third parties issuance and settlement of documentary credits and issue guaranties and securities;
14. Market insurance products of insurance and reinsurance companies inside and outside Qatar, and render customary insurance services.
- ٨- التعاقد بغية منح القروض العامة والخاصة والتفاوض والإشتراك مع المؤسسات الأخرى للحصول على هذه القروض أو لمنحها.
- ٩- قبول الوكالات في المواضيع المالية والمصرفية عن الدولة أو المؤسسات الحكومية أو الخاصة أو الأفراد والقيام بكافة الأعمال المالية والمصرفية الرامية لتنفيذ غرض هذه الوكالات وكل ما يتعلق بها أو يتفرع عنها.
- ١٠- تملك الأموال المنقولة والتصرف بها بمختلف أنواع التصرف وفق ما تقتضيه مصلحتها وتملك الأموال غير المنقولة لمصلحتها الخاصة فقط.
- ١١- الإشراف على إصدار الأسهم والسندات الرامية إلى تغطية القروض سواء الخاصة منها أو العامة، وتلقي الاكتتابات في الأوراق المالية للشركات المساهمة وقبول إيداع الأسهم المخصصة لضمان مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والتعامل بالأسهم والسندات وكفالتها وتسليف الأموال اللازمة لكل هذه العمليات.
- ١٢- الاكتتاب في أسهم وسندات الشركات.
- ١٣- القيام لحساب الغير بعمليات الاستيراد والتصدير عن طريق فتح الاعتمادات المستندية وتسديدها وإصدار الكفالات والضمانات.
- ١٤- تسويق المنتجات التأمينية لشركات التأمين وإعادة التأمين داخل وخارج قطر وكذلك توفير خدمات التأمين النمطية.



الموثق

الشاهدان

١

٢

الإطراف

١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

٨

٩

١٠



The Company may have interest in or participate, in any manner, with other entities engaging in similar business which might assist the Company in achieving its activity within the State of Qatar and abroad. The Company may also merge with or acquire such companies as per the laws and regulations applicable in the State of Qatar. In general, the Company may exercise all activities that are usually, or may be, exercised by banks and financial institutions.

**Article (4)**

The Company's head office and its legal domicile shall be in the State of Qatar. The Board of Directors may establish branches, offices or agencies both inside and outside the state of Qatar.

**Article (5)**

The duration of the Company shall be 50 (fifty) Gregorian years as from the expiry date of its current registration, and each extension shall be approved by a resolution to be issued by the Extraordinary General Assembly.

**Article (6)**

The share capital of the Company is QAR 2,003,432,710 (Two billion three million four hundred thirty two thousand and seven hundred ten) Qatari Riyals divided into 200,343,271 (two hundred million three hundred forty three and two hundred seventy one) shares with the par value of ten Qatari Riyals per each as follows\*:

ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة مع الهيئات التي تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها سواء في قطر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات المذكورة أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها، وكل ذلك وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها في دولة قطر. ويشكل عام القيام بكافة العمليات التي تقوم بها عادة أو يجوز أن تقوم بها المضارف والمؤسسات المالية.

**مادة (٤)**

مركز الشركة ومجلها القانوني مدينة الدوحة بدولة قطر، ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في دولة قطر أو في الخارج.

**مادة (٥)**

مدة الشركة ٥٠ (خمسون) سنة ميلادية تبدأ من تاريخ انتهاء قيدها الحالي ويعتمد كل تمديد لهذه المدة بقرار تتخذه الجمعية غير العادية.

**مادة (٦)**

يكون رأس مال الشركة المصدر ٢,٠٠٣,٤٣٢,٧١٠ (مليارين وثلاثة ملايين وأربعمائة إثنين وثلاثون ألفاً وسبعمائة وعشرة ريالاً قطرياً) موزعاً على ٢٠٠,٣٤٣,٢٧١ (مائتا مليون وثلاثمائة وثلاثة وأربعون ألفاً وإثنين وواحد وسبعون) سهماً بقيمة اسمية للسهم الواحد مقدارها عشرة ريالات قطرية وذلك على النحو التالي\*:

الموثق

\* عدلت بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٠٣/٠٧

\* Amended by virtue of the resolution passed by the Extraordinary General Assembly held on 07/03/2017



الشاهدان

الاطراف

- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٣

- ٦

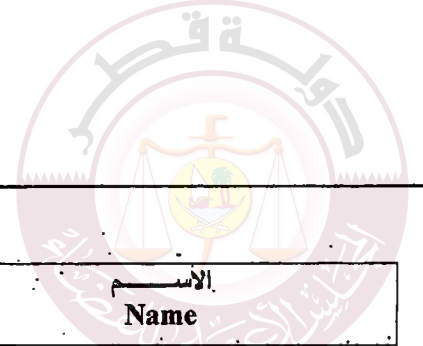
- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩



القيمة الاسمية للأسهم Par Value of Shares	عدد الأسهم Number of Shares	الاسم Name
1,060,577,820	106,057,782	أفراد ومؤسسات قطرية وآخرون Qatari Individuals, Institutions and others
589,307,960	58,930,796	مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع Qatar Foundation for Education, Science and Community Development
353,546,930	35,354,693	قطر القابضة Qatar Holding.
<b>2,003,432,710</b>	<b>200,343,271</b>	<b>المجموع Total</b>

Article (7)

Except for Qatar Foundation for Education, Science and Community Development and Qatar Holding, no natural or juridical person may subscribe to more than **three percent (3%)** of the share capital of the Company or own, at any time, in excess of such percentage other than by way of inheritance or will.

مادة (٧)

لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يكتب في أكثر من ثلاثة بالمائة (٣%) من رأس مال الشركة كما لا يجوز له أن يمتلك في أي وقت أكثر من هذه النسبة بغير طريق الميراث أو الوصية ويستثنى من ذلك مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وقطر القابضة.

Article (8)

All shares of the Company shall be nominal shares.

مادة (٨)

تكون كل أسهم الشركة أسهماً اسمية.

Article (9)

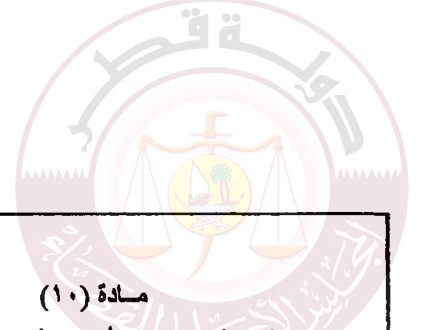
The ownership of shares shall inevitably entail the acceptance to be bound by the Company's articles of association, and the resolutions of the Ordinary and Extraordinary General Assemblies thereof.

مادة (٩)

يترتب حتماً على ملكية السهم قبول نظام الشركة الأساسي وقرارات جمعيتها العامة العادية وغير العادية.

الموثق	الشاهدان	الإطراف
	- ١	- ٢
		- ٤
		- ٦
	- ٢	- ٨
		- ١٠





**Article (10)**

The Company shall issue share certificates stating the shareholder's name, number of subscribed shares, and the amounts. Shares shall be extracted from a register with serial numbered coupons and be signed by two board members and stamped by the Company's seal.

Each share certificate shall state in particular the date of the Company's incorporation license, the date of registration in the commercial register, the date of publication in the Official Gazette, the share capital and the relevant number of shares, and the Company's activity, head office and term.

**Article (11)**

The Company shall keep a register called the "shareholders Register" where the shareholders' names, nationalities, places of residence, owned shares and paid amount of share value shall be recorded. The Companies Control Department and Qatar Financial Markets Authority (QFMA) shall have the right to access and obtain data copy thereof.

Immediately upon listing its shares with the financial securities market, the Company must deposit a copy of such register with the entity licensed by the Authority to follow up shareholders' affairs, and must authorize such entity to keep and organize such Register, if deemed appropriate. Each shareholder may have access to such Register free of charge.

**مادة (١٠)**

تصدر الشركة شهادات الأسهم، يثبت فيها أسهم الممناهم وعند الأسهم التي اكتتب فيها والمبالغ وتستخرج الأسهم من سجل ذي قسائم بأرقام مسلسلّة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختم بختم الشركة.

ويجب أن تتضمن شهادة السهم على الأخص تاريخ صدور قرار بالترخيص بتأسيس الشركة وتاريخ قيده بالسجل التجاري وتاريخ نشره بالجريدة الرسمية بقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومنتها.

**مادة (١١)**

تحتفظ الشركة بسجل خاص يطلق عليه سجل المساهمين يقيّد به أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنهم وبها يملكه كل منهم والقدر المدفوع من قيمة السهم، لإدارة مراقبة الشركات وهيئة قطر للأسواق المالية حق الاطلاع على هذه البيانات والحصول على نسخة منها.

ويجب على الشركة فور إدراج أسهمها في السوق المالي أن تودع نسخة من هذا السجل لدى جهة الإيداع المرخصة من الهيئة بهدف متابعة شئون المساهمين، وأن تفوض تلك الجهة حفظ وتنظيم هذا السجل إذا رغبت في ذلك. ويجوز لكل مساهم الاطلاع على هذا السجل مجاناً.

الموثق

الشاهدان

الاطراف



- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٢

- ٦

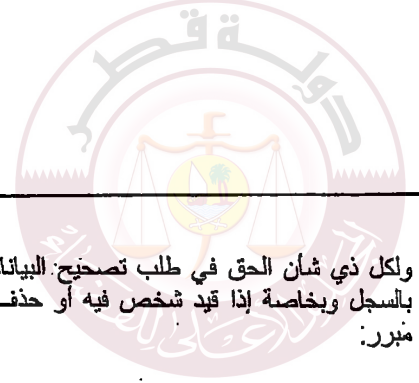
- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩



Each interested party shall be entitled to request the correction of data recorded in such Register, especially if a party is unjustifiably registered into or deleted from such Register.

ولكل ذي شأن الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة بالسجل وبخاصة إذا قيد شخص فيه أو حذف منه دون مبرر.

A copy of the extracted data and any change made to such Shareholders Register shall be sent to the Companies Control Department within a maximum period of two weeks at most prior to the date fixed for the disbursement of dividends to shareholders.

وترسل نسخة من البيانات الواردة في هذا السجل، وكل تغيير يطرأ عليه إلى إدارة مراقبة الشركات قبل أسبوعين على الأكثر من التاريخ المحدد لصرف الأرباح للمساهمين.

In case the Company desires listing its shares with the financial securities market, it shall comply with the procedures and rules provided for in laws, regulations and instructions regulating the trading of securities in the State.

وفي حالة رغبة الشركة إدراج أسهمها لدى السوق المالي، فتتبع الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمليات تداول الأوراق المالية في الدولة.

#### Article (12)

#### مادة (١٢)

The ownership of listed shares shall be transferred as per the rules applied by the Authority and the financial securities market where they are listed. However, it is prohibited for the Company to register the disposition of shares in the following cases:

تنتقل ملكية الأسهم المدرجة وفقاً للضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة به هذه الأسهم. ومع ذلك يمتنع على الشركة قيد التصرف في الأسهم في الحالات الآتية:-

1. If disposition is in violation of the provisions of the Commercial Companies Law or the present articles of association;
2. If the shares are pledged or attached by virtue of a judicial order or deposited as guarantee for board membership;
3. If the shares are lost and no replacements were obtained.

- ١- إذا كان هذا التصرف مخالفاً لأحكام قانون الشركات التجارية أو لهذا النظام.
- ٢- إذا كانت الأسهم مرهونة أو محجوز عليها بأمر المحكمة أو مودعة كضمان لعضوية مجلس الإدارة.
- ٣- إذا كانت الأسهم مفقودة ولم يستخرج بدل فاقد لها.

الموثق	الشاهدان	الاطراف
	- ١	- ٢
		- ٤
		- ٦
	- ٢	- ٨
		- ١٠
		- ١
		- ٣
		- ٥
		- ٧
		- ٩





**Article (13)**

A share shall be indivisible. However, one or more shares may be held by two or more persons, provided that one person shall represent them vis-à-vis the Company. The co-owners of a share shall be jointly liable for the obligations of ownership, within the limits of the amount of the share only.

**Article (14)**

Subject to the provisions of Article 8 hereof, shares and certificates may be sold. However, such sale shall not be enforceable vis-à-vis the Company unless it is recorded in the Register referred to in Article (12) hereof. Such registration shall be effected in a setting attended by the contracting parties, or their representatives, and the representative of the Company.

Moreover, shares and certificates may be pledged, donated and disposed of in whatsoever manner. Such disposition shall be subject to the provisions of the preceding paragraph.

**Article (15)**

The pledge of shares shall be effected by delivering them to the pledgee who shall have the right to receive dividends and exercise the associated rights unless otherwise agreed upon in the pledge contract. In case the Company's shares are listed, such pledge must be recorded in the Register of Shares with the depositary of the Shareholders Register.

**مادة (١٣)**

السهم غير قابل للتجزئة، ولكن يجوز أن يشترك شخصان أو أكثر في سهم واحد أو في عدد من الأسهم، على أن يمثلهم تجاه الشركة شخص واحد، ويعتبر الشركاء في السهم مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على هذه الملكية في حدود قيمة السهم فقط.

**مادة (١٤)**

مع مراعاة أحكام المادة (٨) من هذا النظام يجوز بيع الأسهم والشهادات ولا يعتبر البيع سارياً في حق الشركة إلا إذا قيد في السجل الخاص المشار إليه في المادة (١٢) منه. ويكون التسجيل بمجلس بيع يحضره المتعاقدان أو من يمثلهما ومندوب الشركة.

كما يجوز رهن الأسهم والشهادات وهبتها والتصرف فيها بأي تصرف آخر، وتسري على التصرف أحكام الفقرة السابقة.

**مادة (١٥)**

يكون رهن الأسهم بتسليمها إلى الدائن المرتهن، ويكون للدائن المرتهن قبض الأرباح واستعمال الحقوق المتصلة بالسهم ما لم يتفق في عقد الرهن على غير ذلك. وفي حالة إدراج أسهم الشركة يجب التأشير بالرهن على سجلات الأسهم لدى الجهة المودع لديها سجل المساهمين.

الموثق

الشامدان

الاطراف



- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٣

- ٦

- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩

- ٢



**Article (16)**

The Company's assets may not be attached by way of security for debts due from any shareholder. However, attachment may apply to the debtor's shares and relevant dividends may be attached and such attachment shall be recorded in the Shareholders Register provided for in Article 159 of the Commercial Companies Law.

**مادة (١٦)**

لا يجوز الحجز على أموال الشركة استيفاء لديون مترتبة في ذمة أحد المساهمين، وإنما يجوز الحجز على أسهم المدين وأرباح هذه الأسهم، ويؤشر بما يفيد الحجز ضمن البيانات الخاصة بقيد الأسهم في سجل المساهمين المنصوص عليها في المادة (١٥٩) من قانون الشركات التجارية.

**Article (17)**

All resolutions taken by the General Assembly shall apply to distrainers and pledgees in the same manner as to the shareholder whose shares are attached or pledged.

**مادة (١٧)**

تسري على الحاجز والدائن المرتهن جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على النحو الذي تسري به على المساهم المحجوزة أسهمه أو الرهن.

However, the distrainer or the pledgee may not attend the General Assembly or take part in its deliberations or vote on its resolutions, nor shall they be entitled to any of the shareholders' rights in the Company's General Assembly.

ومع ذلك لا يجوز للحاجز أو الدائن المرتهن حضور الجمعية العامة أو الاشتراك في مداولاتها أو التصديق على قراراتها، كما لا يكون له أي حق من حقوق المساهمين في الجمعية العامة للشركة.

**Article (18)**

The heirs and creditors of a shareholder may not demand that the Company's records, registers or assets be attached, nor to demand that the Company be divided or be sold in its entirety for indivisibility, and may not in any way intervene in the management of the Company. While exercising their rights, they have to rely on the Company's inventory, final accounts, and the resolutions of the General Assembly:

**مادة (١٨)**

لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه أن يطالبوا بوضع الأختام على دفاتر الشركة أو سجلاتها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة، ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة، ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة.

الموثق



الشاهدان

الاطراف

- ١

- ٢

- ٢

- ٤

- ٦

- ٨

- ١٠

- ١

- ٣

- ٥

- ٧

- ٩

**Article (19)**

Each share provides its respective shareholder with an equal right to a share of the Company's assets and a share of profits as illustrated herein.

**Article (20)**

The last owner of a share whose name is recorded in the Company's registers shall be entitled to receive any amounts accrued thereto, whether as dividends or as assets.

**Article (21)**

Subject to Articles 190 to 200 of the Commercial Companies Law no. 11/2015, the share capital of the Company may be increased by virtue of resolution from the Extraordinary General Assembly after approval of the Companies Control Department.

Such resolution shall state the amount of increase and the issuance price of new shares. The Extraordinary General Assembly may authorize the board to fix the time for implementing such resolution, provided that it does not exceed one year as of the issuance date thereof. The share capital may not be increased unless the value of shares is fully paid. The increase of capital shall be effected by any of the following manners:

1. Issuance of new shares;
2. Capitalization of reserve or a part thereof or profits;
3. Conversion of bonds into shares;
4. Issuance of new shares against in kind contributions or denominated assets.

**مادة (١٩)**

كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في هذا النظام.

**مادة (٢٠)**

يكون لأخر مالك للسهم مقيد اسمه في سجلات الشركة الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو نصيباً في الموجودات.

**مادة (٢١)**

مع مراعاة المواد (١٩٠) إلى (٢٠٠) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بعد موافقة إدارة مراقبة الشركات زيادة رأس مال الشركة.

ويبين القرار مقدار الزيادة وسعر إصدار الأسهم الجديدة وللجمعية العامة غير العادية، أن تفوض مجلس الإدارة في تحديد موعد تنفيذ هذا القرار، بحيث لا يتجاوز سنة من تاريخ صدوره. ولا يجوز زيادة رأس المال إلا بعد دفع قيمة الأسهم كاملة. وتتم زيادة رأس المال بإحدى الوسائل التالية:-

- ١- إصدار أسهم جديدة.
- ٢- رسملة الاحتياطي أو جزء منه أو الأرباح.
- ٣- تحويل السندات إلى أسهم.
- ٤- إصدار أسهم جديدة مقابل حصص عينية أو حقوق مقومة.

الموثق



الشامدان

الاطراف

- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٢

- ٦

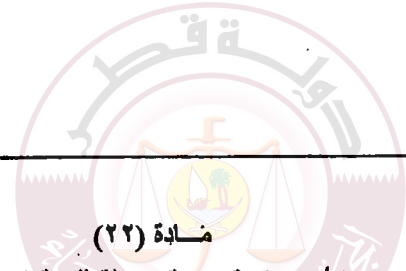
- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩



**Article (22)**

Shares shall be issued at the same nominal value as the original shares. However, the Extraordinary General Assembly may add a premium to the nominal value of shares and determine the amount thereof subject to the approval of the Companies Control Department. Such premium shall be added to the statutory reserve.

**مادة (٢٢)**

تصدر الأسهم بقيمة اسمية معادلة للقيمة الاسمية للأسهم الأصلية ومع ذلك يجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم وأن تحدد مقدارها بتشرط موافقة إدارة مراقبة الشركات وتضاف هذه العلاوة إلى الاحتياطي القانوني.

**Article (23)**

Subject to the provisions of the Articles 201 to 204 of the Commercial Companies Law, the share capital of the Company may not be decreased, except by virtue of a resolution from the Extraordinary General Assembly after the receipt of the report of the auditor and approval of the Companies Control Department in any of the following cases:

**مادة (٢٣)**

مع مراعاة أحكام المواد (٢٠١) إلى (٢٠٤) من قانون الشركات التجارية، لا يجوز تخفيض رأس المال الإقرار الجمعية العامة غير العادية بعد سماع تقرير مراقب الحسابات، وموافقة إدارة مراقبة الشركات وذلك في إحدى الحالتين الآتيتين:

1. If the share capital exceeds the Company's needs;
2. If the Company sustains losses.

- ١- زيادة رأس المال عن حاجة الشركة.
- ٢- إذا منيت الشركة بخسارة.

The share capital shall be decreased by any of the following means:

ويتم تخفيض رأس المال بإحدى الوسائل الآتية:

1. Reducing the number of shares by cancelling a number equal to the amount to be decreased;
2. Decrease of the number of shares by an amount equal to the loss incurred by the Company;

- ١- تخفيض عدد الأسهم وذلك بإلغاء عدد منها يعادل القيمة المراد تخفيضها.
- ٢- تخفيض عدد الأسهم بما يعادل الخسارة التي أصابت الشركة.

3. Purchasing a number of shares equal to the amount to be decreased or cancelled;

٣- شراء عدد من الأسهم يعادل القدر المطلوب تخفيضه وإلغاؤه.

4. Decrease of the nominal value of shares.

٤- تخفيض القيمة الاسمية للسهم.

الموثق



الشامدان

الاطراف

- ١
- ٢

- ٢
- ٤
- ٦
- ٨
- ١٠

- ١
- ٣
- ٥
- ٧
- ٩

الفصل الثالث

في السندات

مادة (٢٤)

مع مراعاة أحكام المواد من (١٦٩) إلى (١٨٠) من قانون الشركات التجارية، يجوز للشركة بعد موافقة الجمعية العامة أن تصدر سندات قابلة للتداول سواء كانت قابلة أو غير قابلة للتحويل إلى أسهم في الشركة بقيمة متساوية لكل إصدار، ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم، وللجمعية العامة حق تفويض مجلس إدارة الشركة في تحديد مقدار الإصدار وشروطه.

مادة (٢٥)

تطبق أحكام المواد (١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ في حالة فقدان أو هلاك شهادات الأسهم أو السندات.

الفصل الرابع

إدارة الشركة

مادة (٢٦)

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، على أن ينتخب المساهمين عدد (٦) أعضاء عن طريق التصويت السري وفقاً للمنصوص عليه بقانون الشركات التجارية ونظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية وتعديلاته، وتعين مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع عضوين لتمثيلها في مجلس الإدارة، وتفوض الجمعية العامة مجلس الإدارة في تعيين عضو تاسع من ذوي الخبرة والاختصاص كما أنها تفوضه في عزلة وفي تعيين بديل عنه حسبما يراه مناسباً.

ويجوز انتخاب العضو أو تعيينه أكثر من مرة.

Chapter III

Bonds

Article (24)

Subject to the provisions of Articles 169 to 180 of the Commercial Companies Law, the Company may, subject to the approval of the General Assembly, issue bonds whether or not convertible into share in the Company at a value equal to each issuance. Such resolution shall state the value of bonds, the conditions of issuance and the convertibility into shares. The General Assembly shall be entitled to authorize the Board to determine the amount and conditions of issuance.

Article (25)

The provisions of Articles (178, 179 and 180) of the Commercial Companies Law no. 11/2015 shall apply in cases of the loss or damage of the certificates of shares or bonds.

Chapter IV

Management of the Company

Article (26)

The Company shall be managed by a board of directors comprised of nine directors elected or appointed for a renewable term of three years, provided that shareholders shall elect (6) directors by secret ballot as per the provisions of the Commercial Companies Law and Corporate Governance System issued by the Qatar Financial Markets Authority and the amendments thereto.

Qatar Foundation for Education, Science and Community Development shall appoint two directors to represent it in the Board. The General Assembly shall authorize the board of directors to appoint, dismiss and replace, at its own discretion, a ninth experienced and specialized director. A director may be elected or appointed for more than one term.

الموثق

الشاهمان

الاطراف

-١

-٢

-١

-٤

-٣

-٦

-٥

-٨

-٧

-١٠

-٩

-٢





Article (27)

A board director must satisfy the following conditions:-

1. Should not be less than twenty-one years and has the full capacity;
2. Should not have been convicted of a criminal offence or a crime related to honor or honesty or any of the crimes referred to in Articles (334) and (335) of the Commercial Companies Law no. 11/2015 or has been declared bankrupt unless he has been rehabilitated;
3. Be a holder of a number of shares not less than (1%) of the share capital of the Company, and which shall be deposited with a recognized bank within sixty days as of the date of commencement of membership and shall remain in deposit and not subject to trading, pledge or attachment until the termination of membership term and approval of the financial statements for the last financial year in which the director discharged his duties. The shares referred to in the preceding paragraph shall be allocated for the guarantee of the rights of the Company, shareholders, creditors and any third party that may arise from the liability of the Board's directors. If the director fails to provide the guarantee as stated above, the membership shall be invalid.

مادة (٢٧)

يشترط في عضو مجلس الإدارة:-

- ١- ألا يقل عمره عن واحد وعشرون عاماً وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.
- ٢- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف والأمانة أو في جريمة من الجرائم المشار إليها في المادتين (٣٣٤) و (٣٣٥) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ أو أن يكون قد قضى بإفلاسه، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ٣- أن يكون مساهماً ومالكاً لعدد من أسهم الشركة لا يقل عن (١%) من رأس المال، ويتم ايداعه في أحد البنوك المعتمدة خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية، ويستمر ايداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الزهون أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله. وتخصص الأسهم المشار إليها في الفقرة السابقة لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء مجلس الإدارة، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلب عضويته.

الموثق



الشاهدان

الاطراف

- ١

- ٢

- ٢

- ٤

- ٦

- ٨

- ١٠

- ١

- ٣

- ٥

- ٧

- ٩

The Board's directors appointed by Qatar Foundation for Education, Science and Community Development shall be excluded from Clause (3) above. Qatar Foundation for Education, Science and Community Development shall deposit not less than 20% of its share in the share capital of the Company as guarantee for its representative directors, and such deposited guarantee shares shall not be subject to trading, pledge or attachment until the termination of membership term and approval of the financial statements for the last financial year in which the director discharged his duties.

**Article (28)**

The position of a director shall be deemed vacant, if such a director:-

1. Resigns from his/her position;
2. Dies or is afflicted with mental or physical disability precluding him/her from the performance of duties;
3. Is prohibited from acting as a director as per the provisions of the Central Bank Law and the amendments thereto;
4. Ceases to satisfy any of the conditions stipulated in Article 97 of the Commercial Companies Law no. 11/2015.

If a director position becomes vacant, it shall be filled by the shareholder who secured the highest number of votes of those shareholders who have not won the membership. In the event of any obstacle which prevents such person from holding the board seat, the position shall be filled by the shareholder who was the next highest vote earner. The new member shall complete the term of his predecessor.

يستثنى من البند رقم (٣) بعاليه اعضاء مجلس الإدارة المعينين ممثلي مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع على أن تقوم مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع بإيداع عدد من أسهم الشركة لا يقل عن ٢٠% من حصته في رأس المال ضماناً عن الأعضاء المعينين الذين يمثلونها في مجلس الإدارة، مع عدم قابلية أسهم ضمان العضوية للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله.

**مادة (٢٨)**

يعتبر منصب عضو مجلس الإدارة شاغراً:-

- ١- إذا استقال العضو من منصبه.
- ٢- إذا توفي أو أصيب بعاهة عقلية أو بدنية دائمة تمنعه من أداء واجباته.
- ٣- إذا منع من ممارسة العمل كعضو مجلس إدارة بموجب أحكام قانون المصرف المركزي وتعديلاته.
- ٤- إذا افتقد العضو لأي شرط من الشروط المنصوص عليها بالمادة (٩٧) من قانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥.

فإذا شغل مركز عضو مجلس الإدارة المنتخب شغله من كان حائزاً لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة، وإذا قام به مانع شغله من يلبه ويكمل العضو الجديد مدة سلفه.

الموثق

الشاهدان

الإطراف



١-

٢-

١-

٤-

٣-

٦-

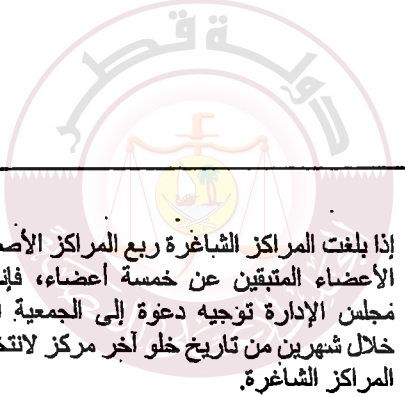
٥-

٨-

٧-

١٠-

٩-



If the number of vacant positions reaches one quarter of the total board seats, the Board of Directors shall invite the General Assembly to convene within two months from the date when the last position became vacant in order to elect persons to fill the vacant positions.

A shareholder who appoints a representative on the Board of Directors shall have the right to remove or replace him. Any Board's member may be appointed or removed by the appointing shareholder under a notice to the Board of Directors, which shall come into force as of the date of serving such notice.

#### Article (29)

Qatar Foundation for Education, Science and Community Development may appoint in writing a substitute director out of its allocated percentage and whose appointment shall come into effect as of the date of notification to the Company, and may thereafter withdraw such appointment at any time by a written notice to the Company, and which shall come into effect as of the date of service to the Company. Attendance of the substitute director shall count for quorum. Such substitute shall have the right to vote. In case a director fails to attend a board meeting, he may authorize another director for the purpose of such meeting.

No director may represent more than one director.

الموثق

In any event, the votes of representatives may not exceed one third of the number of voting directors.

إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع المراكز الأصلية أو أقل عدد الأعضاء المتبقين عن خمسة أعضاء، فإنه يتمين على مجلس الإدارة توجيه دعوة إلى الجمعية العامة لتجتمع خلال شهرين من تاريخ خلو آخر مركز لانتخاب من يشغل المراكز الشاغرة.

يكون للمساهم الذي عين ممثلاً له في مجلس الإدارة حق عزله أو تعيين بديل له. ويتم تعيين أو عزل أي عضو مجلس إدارة من جانب المساهم الذي عينه بإشعار منه إلى مجلس الإدارة ويكون ذلك نافذاً من تاريخ إرسال الإشعار.

#### مادة (٢٩)

يجوز لمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع أن تعين كتابياً عضو مجلس إدارة من النسبة المخصصة لها بديلاً يكون تعيينه نافذاً من تاريخ إشعار الشركة به، ويجوز له أن يسحب هذا التعيين في أي وقت بإشعار كتابي نافذ من تاريخ إبلاغه للشركة وبحسب حضوره في تحديد النصاب. كما يكون له حق التصويت. كما يجوز لكل عضو في حال عدم تمكنه من حضور اجتماع مجلس الإدارة أن يوكل عنه أحد الأعضاء الآخرين لأغراض هذا الاجتماع فقط.

ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد.

ولا يجوز أن يتجاوز أصوات المنيبين في كل الأحوال ثلث عدد أصوات الأعضاء.



الشامدان

- ١

- ٢

الاطراف

- ٢

- ٤

- ٦

- ٨

- ١٠

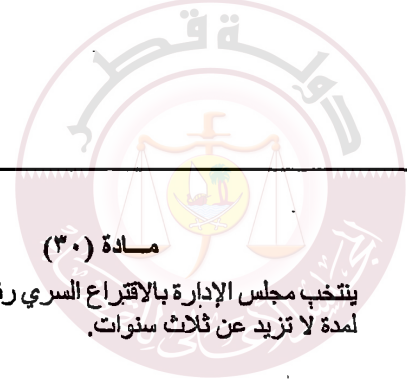
= ١

= ٢

= ٥

= ٧

= ٩



**Article (30)**

The Board of Directors shall elect a chairman and a deputy chairman by secret ballot for a term not exceeding three years.

**مادة (٣٠)**

ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات.

**Article (31)**

The Board of Directors shall have the broadest powers to manage the Company and be entitled to exercise all acts required by such management according to the objects of the Company. Such powers shall not be restricted except as per the provisions of law, the present articles of association or the resolutions passed by the General Assembly.

**مادة (٣١)**

لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة وله مباشرة جميع الأعمال التي تقتضيها هذه الإدارة وفقاً لغرضها. ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون وهذا النظام أو قرارات الجمعية العامة.

The Board of Directors may not sell or mortgage the Company's assets without a permission from the General Assembly, unless such acts fall by nature within the objects of the Company.

ولا يجوز للمجلس القيام ببيع عقارات الشركة أو رهنها إلا بإذن من الجمعية العامة وذلك ما لم تكن هذه التصرفات مما يدخل بطبيعته في غرض الشركة.

**Article (32)**

The Chairman, or the deputy Chairman, and the managing director(s) shall have the right to jointly or severally sign on behalf of the Company according to a resolution to be passed by the Board of Directors in this regard.

**مادة (٣٢)**

يملك حق التوقيع عن الشركة كل من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه والعضو المنتدب أو الأعضاء المنتدبين، مجتمعين أو منفردين وفقاً للقرار الذي يصدره مجلس الإدارة في هذا الشأن.

The Board of Directors may appoint one or more managers for the Company and authorize them to jointly or severally sign on behalf of the Company.

ولمجلس الإدارة أن يعين مديراً للشركة أو أكثر وأن يخولهم أيضاً حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين.

The Board of Directors may also appoint a secretary to perform the secretariat activities, or replace him.

كما يعين المجلس أميناً له للقيام بأعمال سكرتارية المجلس ويجوز له استبداله.

**Article (33)**

If a director fails to attend three consecutive meetings or four non-consecutive meetings without an excuse acceptable to the Board, such director shall be deemed to have resigned.

**مادة (٣٣)**

إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية للمجلس أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعتبر مستقلاً.

الموثق

الشاهدان

الاطراف



- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٢

- ٦

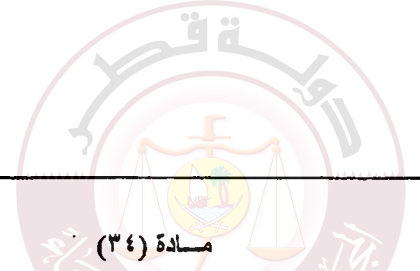
- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩



**Article (34)**

Meetings of the Board of Director and the Board committees shall be held in the company's headquarters in Doha unless the board decides otherwise. The Board's meetings shall be held whenever the businesses and interests of the Company so require, provided that the number of meetings may not be less than (6) in each financial year. No continuous period of (3) full months may pass without holding a board meeting. At the end of each ordinary meeting of the Board, a tentative date for the subsequent meeting shall be agreed upon. Additional meetings may be held as deemed appropriate by the Board of Directors or upon the request of any 2 members to the Board of Directors.

**مادة (٣٤)**

تُعقد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في المركز الرئيسي للشركة في الدوحة ما لم يتفق جميع الأعضاء على خلاف ذلك قبل إرسال الدعوة للاجتماع. وتُعقد اجتماعات المجلس كلما تطلبت أعمال الشركة ومصالحها ذلك، على أن لا يقل عدد تلك الاجتماعات عن ستة (6) في كل سنة مالية. كما لا يسمح بمرور فترة ثلاثة أشهر كاملة بدون اجتماع لمجلس الإدارة. ويتم الإتفاق على تاريخ مؤقت للاجتماع اللاحق في نهاية كل اجتماع عادي للمجلس. وتُعقد اجتماعات إضافية حسيماً برئيس مجلس الإدارة، أو عند طلب أي عضوين من أعضاء مجلس الإدارة.

**Article (35)**

Except where the board unanimously agrees otherwise, all meetings of the Board of Directors (even those for which a tentative meeting is set in accordance with Article (34) above) shall be held by a notification issued by the Chairman or, in his absence, by the vice Chairman or, if it is held by a request from at least 2 members of the board, by a notification sent by those members to each member at its address registered in the Company's records at least (15) days prior the proposed date of the meeting.

**مادة (٣٥)**

باستثناء ما قد يتفق عليه خلافاً لذلك من قبل جميع الأعضاء، تُعقد جميع اجتماعات مجلس الإدارة (حتى تلك التي تقرر تاريخ مؤقت لها بموجب المادة (34) أعلاه) بإشعار صادر عن رئيس مجلس الإدارة، أو نائبه في حال غياب الأول، أو إذا كان يطلب من عضوين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة، بإشعار من هؤلاء الأعضاء إلى كل عضو على عنوانه المردون في سجلات الشركة قبل خمسة عشر يوماً (١٥) على الأقل من تاريخ الاجتماع المقترح، يُبين فيه التاريخ والوقت ومكان الاجتماع.

Such notification shall include a summary of the issues proposed to be discussed in that meeting. To the extent possible, copies of any papers related to such issues to be discussed during the meeting shall be sent to the members before a reasonable period from the meeting date.

ويجب أن يتضمن الإشعار ملخصاً للمسائل المقترحة مناقشتها في ذلك الاجتماع. وإذا أمكن يجري توزيع نسخ من أية أوراق تتعلق بتلك القضايا التي سينظر فيها في الاجتماع على الأعضاء قبل وقت كافٍ من ذلك الاجتماع.

الموثق	الشاهدان	الاطراف
	- ١	- ١
		- ٢
		- ٤
		- ٦
	- ٢	- ٨
		- ١٠





Article (36)

A Board meeting shall be deemed duly convened, regardless of the fact that it is called for by a shorter-period notification less than that prescribed in Article (35), if each member or each alternate member approves it, if all other conditions for holding such meeting were satisfied.

Article (37)

The number required for a quorum in any meeting shall be (5) members, whether by being present in person or by a proxy authorized to vote.

Where the quorum is not present in any meeting, such a meeting shall be postponed to the following 7<sup>th</sup> business day (at the same time and place).

Article (38)

Board resolutions shall be adopted by the majority of the members present or represented by proxy authorized to vote. In case of a tie votes, the Chairman shall have a casting vote.

A member who does not approve any of the matters approved by the board may record his objection in the minutes of the meeting.

Voting may not be exercised by correspondence, however, in case of necessity and urgency, the Board of Directors may adopt some resolutions by circular, provided that all members of the Board of Directors shall agree to such resolutions which shall be brought to the attention of the subsequent meeting of the Board of Directors to be included in its minutes.

مادة (٣٦)

يُعتبر اجتماع مجلس الإدارة منعقدًا بشكل قانوني بغض النظر إن تم بإشعار أقصر من المدة المحددة في المادة (35) إذا وافق كتابياً على ذلك كل عضو أو عضو بديل حسب الحالة متى كانت جميع الشروط الأخرى لعقد الاجتماع قد تم استيفائها.

مادة (٣٧)

يكون العدد المطلوب من الأعضاء لإستكمال النصاب في أي اجتماع للمجلس (٥) خمسة أعضاء سواء بالحضور أو التمثيل مع التحويل بالتصويت.

وفي حال عدم اكتمال النصاب لأي اجتماع يؤجل ذلك الاجتماع إلى يوم العمل السابع بعده (في نفس الزمان والمكان).

مادة (٣٨)

تتخذ قرارات مجلس الإدارة بموافقة أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين أو الممثلين والمخولين بالتصويت وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

ولا يجوز التصويت بطريق المراسلة غير أنه يجوز لمجلس الإدارة في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار بعض قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضاء مجلس الإدارة كتابة على تلك القرارات، على أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس لتضمينها بمحضر اجتماعه.

الموثق

الشاهدان

الاطراف



- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٣

- ٦

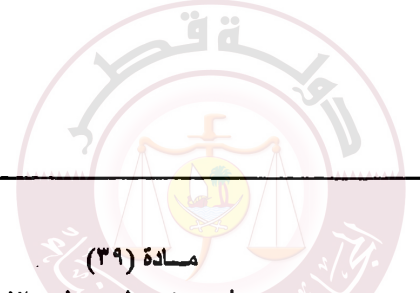
- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩



**Article (39)**

No proposed resolution may be brought to the attention of the Board of Directors in a meeting, except where the subject matter of such resolution is on the agenda of such meeting or if the Board of Directors approves such proposal.

**مادة (٣٩)**

لا يجوز اقتراح أي قرار على مجلس الإدارة في أحد اجتماعاته إلا إذا كان موضوع القرار مدرجاً على جدول أعمال ذلك الاجتماع أو وافق على ذلك الاقتراح مجلس الإدارة.

**Article (40)**

Minutes of the Board of Directors meetings shall be recorded in a special register. The minutes shall be signed by the Chairman and the Managing Directors, if any, and the member or the officer who assumes the duties of the secretary to the Board of Directors. Entering such minutes into the register shall be made regularly following each session on successive pages.

**مادة (٤٠)**

تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في سجل خاص ويوقع هذه المحاضر كل من رئيس المجلس والعضو المنتدب إن وجد، والعضو أو الموظف الذي يتولى أعمال السكرتارية المجلس ويكون إثبات محاضر الاجتماعات في السجل بصفة منتظمة عقب كل جلسة، وفي صفحات متتابعة.

**Article (41)**

The Board of Directors may elect by secret ballot one or more managing directors who shall have the right to sign on behalf of the company, jointly or severally, according to the Board's resolution.

**مادة (٤١)**

يجوز لمجلس الإدارة أن ينتخب بالاقتراع السري عضواً منتدباً أو أكثر يكون لهم حق التوقيع عن الشركة مجتمعين أو منفردين حسب قرار مجلس الإدارة.

**Article (42)**

The Chairman shall be the president of the Company and shall represent the Company before judicial authorities and third parties, and shall implement the resolutions adopted by the Board and abide by the instructions thereof.

**مادة (٤٢)**

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وعليه تنفيذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوجيهاته، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه. وفي حال تغيبهما معاً يختار المجلس أحد أعضائه لرئاسة اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة.

The deputy Chairman shall assume the role of the Chairman in the Chairman's absence. If both of them are absent, the Board of Director may elect one of its members to preside the meetings of the Board of Directors and the General Assembly.

الموثق



الشامدان

الاطراف

- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٢

- ٦

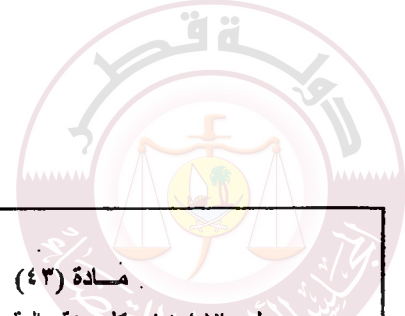
- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩



**Article (43)**

The Board of Directors shall prepare, in respect of each financial year, the balance sheet of the Company, profit and loss account, cash flow statement, and notes compared to previous financial year, all of which shall be approved by the auditors. The Board shall also prepare a report concerning the activities of the Company and its financial situation during a financial year, and its future plans for the upcoming year.

The Board of Directors shall prepare such statements and documents no later than 3 months of the end of the financial year, to be presented before the shareholders general assembly which must be convened within a period of 4 months at the latest following end of the Company's financial year.

**Article (44)**

At least (3) days before holding the general assembly invited to review the Company's balance sheet and Board report, the Board of Directors shall annually present to the shareholders a detailed statement which includes the following data:-

1. All sums received by the Chairman and each member to the Board within the financial year, including compensations, fees, salaries, allowances for attending Board meetings and reimbursements, as well as all sums received by each one of them as a technical or administrative official, or for any technical, administrative or consultancy work made by any of them for the Company.

**مادة (٤٣)**

يعد مجلس الإدارة في كل سنة مالية ميزانية الشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مراقبي الحسابات، وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية الماضية والخطط المستقبلية للسنة القادمة.

ويقوم المجلس بإعداد هذه البيانات والأوراق في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة، لعرضها على اجتماع الجمعية العامة للمساهمين الذي يجب انعقاده خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.

**مادة (٤٤)**

يضع مجلس الإدارة سنوياً تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في ميزانية الشركة وتقرير مجلس الإدارة بثلاثة أيام على الأقل، كشفاً تفصيلياً يتضمن البيانات التالية:-

- ١- جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتببات ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة: وبدل عن المصاريف، وكذلك ما قبضه كل منهم بوصفه موظفاً فنياً أو إدارياً أو في مقابل أي عمل فني أو إداري أو استشاري آذاه للشركة.

الموثق

الشاهدان

الاطراف



- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٣

- ٦

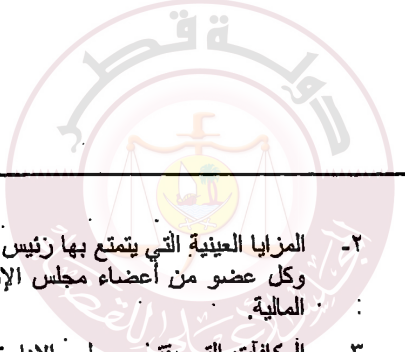
- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩



2. In-kind benefits enjoyed by the Chairman and each member to the Board of Directors during a financial year.
3. The bonuses proposed by the Board of Directors to be distributed to the Directors.
4. The sums allocated for each of the present or previous members to the Board of Directors as a pension, reserve, or severance payments
5. Transactions in which a member to the Board of Directors or a director has interest which conflicts with the interest of the Company.
6. Sums of money, in any form, which have been already disbursed in advertising, with all the particulars of each sum of money.
7. Donations; indicating the entity to which donation is made, the reasons for donation, and the particulars thereof.

٢- المزايا العينية التي يتمتع بها رئيس مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في السنة المالية.

٣- المكافآت التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على أعضاء مجلس الإدارة.

٤- المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والسابقين كعاش أو احتياطي أو تعويض عن انتهاء الخدمة.

٥- العمليات التي يكون فيه لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة.

٦- المبالغ التي أنفقت فعلاً في سبيل الدعاية بأي صورة كانت مع التفصيلات الخاصة بكل مبلغ.

٧- التبرعات مع بيان الجهة المتبرع لها ومسوغات التبرع وتفصيلاته.

The said statement shall be accompanied with a report issued by the auditor confirming that such cash loans, provisions, or guarantees that have been presented to the Chairman or the members to the Board of Director within the financial year, have been made without violations of the provisions of Article (110) of the Commercial Companies Law no. 11/2015.

ويجب أن يُرفق بهذا الكشف تقرير من مراقب الحسابات يقرر فيه أن القروض النقدية أو الاعتمادات أو الضمانات التي تكون قد قدمتها أي منها لرئيس أو أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية، قد تمت دون إخلال بأحكام المادة (١١٠) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.

The said detailed statement shall be signed by the Chairman, the Deputy Chairman, and the CEO. The Chairman and the members to the Board of Directors shall be responsible for execution of the provisions of this Article and shall be responsible for the accuracy of the information contained in all documents that must be prepared by virtue of this Article.

ويجب أن يوقع الكشف التفصيلي المشار إليه رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، ويكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة، وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت على إعدادها.

الموثق



الشامدان

- ١

- ٢

الاطراف

- ٢

- ٤

- ٦

- ٨

- ١٠

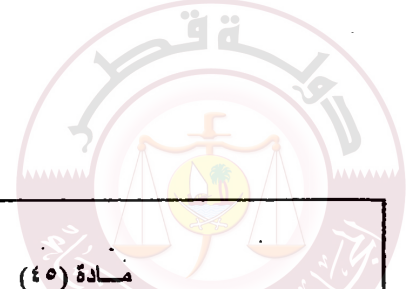
- ١

- ٢

- ٥

- ٧

- ٩



**Article (45)**

The remunerations of the members to the Board of Directors shall be specified by the Ordinary General Assembly. The total sum of such remunerations may not be estimated to exceed 5% of the net profit after deducting reserves and legal deductions and distribution of dividends to shareholders not less than 5% of the capital.

**Chapter (5)**

**Article (46)**

The General Assembly shall convene by an invitation from the Board of Directors at least once a year and within the 4 months following the end of each financial year. The procedure prescribed in the Commercial Companies Law no. 11/2015 or these Articles of Association shall be followed for holding and administering the Ordinary General Assembly.

The General Assembly shall review the reports presented by the members to the Board of Directors and the auditors, the balance sheet, and the profits and loss statement of the previous year, as well as the discharge of the members to the Board of Directors, specify the value of the dividends that will be distributed to shareholders; elect the members to the Board of Directors, appoint auditors for the period that ends by the end of the Ordinary General Assembly's meeting; specify the fees of auditors, and consider any other issues on the

Ordinary General Assembly's agenda other than those set out in Article (137) of the Commercial Companies Law no. 11/2015.

**مادة (٤٥)**

يحدد الجمعية العامة العادية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من ٥% من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح على المساهمين لا يقل عن ٥% من رأس المال.

**الفصل الخامس**

**مادة (٤٦)**

تتعدد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة كل سنة على الأقل وخلال أشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية، وتتبع في عقد وإدارة الجمعية العامة العادية الإجراءات المحددة في قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ وهذا النظام.

تنظر الجمعية العامة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، وفي الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنصرمة، وفي إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتقرر قيمة الأرباح التي ستوزع على المساهمين وتنتخب أعضاء مجلس الإدارة وتعين مراقبي الحسابات للفترة التي تنتهي بنهاية الاجتماع العادي للجمعية العامة وتقرر آتاعاب مراقبي الحسابات ومناقشة تقرير الحوكمة وأية مسائل أخرى مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة خلافاً للمسائل المذكورة في المادة (١٣٧) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.

الموثق

الشامدان

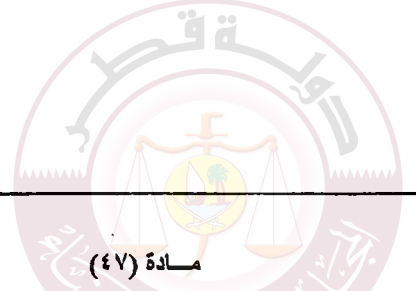
الاطراف



- ١  
- ٢

- ٢  
- ٤  
- ٦  
- ٨  
- ١٠

- ١  
- ٢  
- ٥  
- ٧  
- ٩



Article (47)

All matters set out in Article (137) of the Commercial Companies Law no. 11/2015 or other matters which must be approved by a special resolution shall be referred to the Extraordinary General Assembly, and all amendments must be registered in the commercial register reflecting all Extraordinary General Assembly's resolutions with relation to those matters set out in Article (137) of the Commercial Companies Law no. 11/2015 or any other matters.

Article (48)

All meetings of the General Assembly shall be held in Doha-Qatar.

Article (49)

The General Assembly shall convene by an invitation from the Board of Directors to all shareholders by publication in two local newspapers, one of them in Arabic, and on the website of Qatar Stock Exchange and the website of Ahli Bank (15) days before the date of the General Assembly meeting. Such invitation may be delivered personally to the shareholder against a signature for receipt, provided that the General Assembly's agenda shall be attached to the invitation which shall indicate the date, time, and place of the meeting, as well as the report of the auditor, and shall include a summary for each issue to be discussed at that meeting. Where possible, any documents with relation to those matters in the meeting, shall be distributed to the shareholders

before the meeting. A copy of the invitation shall be sent to the Management at the same time at which it is sent to newspapers.

مادة (٤٧)

تحال جميع المسائل المذكورة في المادة رقم (١٣٧) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ أو المسائل الأخرى التي يجب الموافقة عليها بقرار خاص إلى الجمعية العامة غير العادية، ويؤشر في السجل التجاري كافة القرارات التي تتخذها الجمعية العامة غير العادية والتي تتناول الأمور المشار إليها في المادة رقم (١٣٧) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ أو أي مسائل غيرها .

مادة (٤٨)

تُعقد كافة اجتماعات الجمعية العامة في الدوحة - قطر .

مادة (٤٩)

تتعقد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة إلى جميع المساهمين الحضور عن طريق النشر في صحيفتين محليتين أحدهما باللغة العربية وعلى الموقع الإلكتروني لبورصة قطر والموقع الإلكتروني للبنك الأهلي قبل خمسة عشر يوماً (١٥) من موعد عقد اجتماع الجمعية العامة ويجوز تسليم الدعوة باليد للمساهم مقابل التوقيع بالاستلام وعلى أن ترفق بالدعوة جدول أعمال الجمعية العامة ، على أن تبين الدعوة تاريخ وموعد ومكان الاجتماع ، وتقرير مراقب الحسابات وتتضمن ملخصاً لكل مسألة مطروحة للنظر في ذلك الاجتماع. وعند الإمكان، يجري توزيع أية أوراق متعلقة بالمسائل التي سينظر فيها في الاجتماع على المساهمين قبل انعقاد الاجتماع. وترسل صورة من الإعلان إلى الإدارة في ذات الوقت الذي يرسل فيه إلى الصحف.

الموثق



الشامدان

- ١

- ٢

الاطراف

- ٢

- ٤

- ٦

- ٨

- ١٠

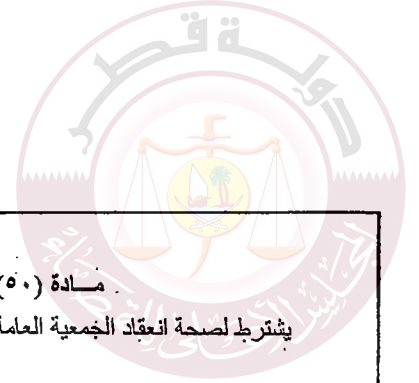
- ١

- ٣

- ٥

- ٧

- ٩



**Article (50)**

The following requirements shall be met for a General Assembly meeting to be valid:

1. An invitation must be sent to the Companies Control Department to dispatch its representative to attend the meeting.
2. The number of shareholders present at the meeting must represent half the capital of the Company (at least 50% of the capital). If the quorum is not present in the meeting, the Ordinary General Assembly must be called to another meeting to be held within 15 days following the first meeting, in accordance with the provisions of Article (121) of the Commercial Companies Law no. 11/2015.
3. The Company auditor must be present.

An invitation must be sent at least 3 days before the date of the meeting. The second meeting shall be deemed valid regardless of the number of votes represented. The General Assembly's resolution must be issued by the absolute majority of the shares represented in the meeting.

The Board of Directors shall call for a General Assembly to convene, whenever the same is requested by the auditor.

The Board of Directors shall also call the General Assembly to convene whenever the same is required by a shareholder(s) holding at least (10%) of the capital, for serious reasons, within 15 days as of the date of the request. The Companies Control Department may consent to the request of those shareholders by sending invitations, at the expense of the Company, within 15 days of the date of receipt of the request. The agenda in these 2 cases shall be limited to the subject matter of the request:

**مادة (٥٠)**

يشترط لصحة انعقاد الجمعية العامة:

- ١- توجيه الدعوة إلى إدارة مراقبة الشركات لإيفاد ممثل عنها لحضور الاجتماع.
- ٢- حضور عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس مال الشركة (٥٠% على الأقل من رأس المال) فإذا لم يتوفر النصاب في هذا الاجتماع.. يجب دعوة الجمعية العامة العادية إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال خمسة عشر يوماً التالية للاجتماع الأول وفقاً لأحكام المادة (١٢١) من قانون الشركات التجارية رقم ٢٠١٥/١١.
- ٣- حضور مراقب حسابات الشركة.

ويجب أن توجه الدعوة قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه، وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للانعقاد متى طلب إليه ذلك مراقب الحسابات.

كما أن على المجلس كذلك دعوة الجمعية العامة للانعقاد متى طلب إليه ذلك مساهم أو مساهمون يملكون ما لا يقل عن (١٠%) من رأس المال، ولأسباب جدية، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب، وإدارة مراقبة الشركات الموافقة على طلب هؤلاء المساهمين بتوجيه الدعوة على نفقة الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الطلب، ويقتصر جدول الأعمال في هاتين الحالتين على موضوع الطلب.

الموثق

الشاهدان

الاطراف



- ١

- ٢

- ٢

- ٤

- ٦

- ٨

- ١٠

- ١

- ٣

- ٥

- ٧

- ٩



Article (51)

Any shareholders holding (25%) or more of the capital may from time to time request in writing from the Board of Directors to call for an Extraordinary General Assembly under these Articles of Association. The request shall include in details each proposal submitted for consideration.

Should the Board of Directors fail to send an invitation within 15 days as of the date of the said request, the requesting shareholders may request the Companies Control Department to send an invitation at the expense of the Company

Article (52)

An Extraordinary General Assembly meeting shall only be valid if attended by shareholders representing at least three quarters of the capital of the Company. If this quorum is not present, the General Assembly shall be called to another meeting to be held within 30 days following the date of the first meeting. The second meeting shall be valid if attended by shareholders representing half the capital of the Company. If the quorum is not present in the second meeting, an invitation shall be sent for a third meeting to be held after 30 days of the date of the second meeting. The third meeting shall be valid regardless of the number of present shareholders.

If the matter is related to the dissolution, liquidation, transformation or merger of the Company, or if the project for which is Company is founded is sold or otherwise disposed of, a meeting shall be valid only if attended by a number of shareholders representing at least 3 quarters of the capital. The Board of Directors shall publish the resolutions of the Extraordinary General Assembly if they included amendment to the Articles of Association.

مادة (٥١)

يجوز لأي مساهمين يمتلكون خمسة وعشرين بالمائة (٢٥%) أو أكثر من رأس المال أن يطلبوا كتابياً من وقت لآخر من مجلس الإدارة انعقاد الجمعية العامة غير العادية بموجب أحكام هذا النظام. ويجب أن يتضمن الطلب بصورة مفصلة كل اقتراح مطروح للنظر في الاجتماع.

فإذا لم يتم المجلس بتوجيه الدعوة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم هذا الطلب، جاز للطالبيين أن يتقدموا إلى إدارة مراقبة الشركات لتوجيه الدعوة على نفقة الشركة.

مادة (٥٢)

لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأس مال الشركة على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب وجب دعوة الجمعية إلى اجتماع ثاني يُعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة. وإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الثاني توجب الدعوة إلى اجتماع ثالث يُعقد بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ الاجتماع الثاني، ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين.

وإذا تعلق الأمر بحل الشركة أو تصفيتها أو تحولها أو اندماجها أو بيع المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر، فيشترط لصحة أي اجتماع أن يحضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأس مال الشركة. وعلى مجلس الإدارة أن يشهر قرارات الجمعية العامة غير العادية إذا تضمنت تعديل النظام الأساسي.

الموثق

الشاهدان

الاطراف



- ١

- ٢

- ٢

- ٤

- ٦

- ٨

- ١٠

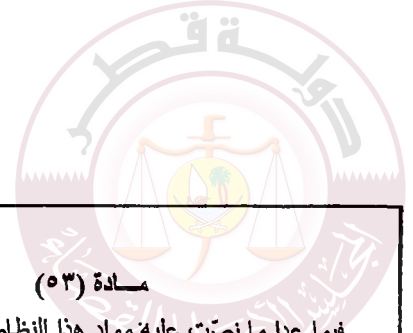
- ١

- ٣

- ٥

- ٧

- ٩



**Article (53)**

Except for what is provided for in these Articles of Association, each shareholder and/or his designated proxy, may – in accordance with Article (128) of the Business Corporation Act and except for what is agreed by the shareholders to the contrary – attend the General Assembly. Each shareholder shall have only one vote for each share held thereby.

**مادة (٥٣)**

فيما عدا ما نصت عليه مواد هذا النظام، يحق لكل مساهم أو ممثله المعين وفقاً للمادة (١٢٨) من قانون الشركات التجارية وفيما عدا ما أُنفق عليه خلاف ذلك بين المساهمين، أو أي منهم حضور الجمعية العامة ويكون للمساهم صوتاً واحداً (١) عن كل سهم يمتلكه.

**Article (54)**

**Required Votes:**

The Ordinary and Extraordinary General Assemblies' resolutions shall be taken by the absolute majority of the votes represented in the meeting.

**مادة (٥٤)**

**الأصوات المطلوبة:**

تصدر قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

**Article (55)**

If a number of shareholders representing at least (10%) of the Company's capital request listing certain items on the agenda, the Board of Directors shall list them, or else the General Assembly shall be entitled to decide discussing such issues in the meeting.

**مادة (٥٥)**

إذا طلب عدد من المساهمين يمثلون (١٠%) من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال، وجب على مجلس الإدارة إدراجها، وإلا كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الاجتماع.

**Article (56)**

Each shareholder shall be entitled to attend the General Assembly, in person or by proxy. Minors and incapacitated persons shall be represented by their legal representatives.

**مادة (٥٦)**

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة أصالة أو نيابة ويمثل القصر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً.

الموثق

الشاهدان

الاطراف



- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٣

- ٦

- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩



A shareholder may appoint a proxy to attend the General Assembly on his behalf. Such authorization shall be considered valid if it is confirmed by a special written proxy and if the principal is a shareholder. A shareholder may not appoint a member to the Board of Directors to attend the General Assembly on his behalf. In all events, the number of shares held by the Principal in this capacity may not exceed 5% of the share capital of the Company. A shareholder, whether as a principal or proxy, may hold more than 25% of the number of votes for the shares represented in the meeting.

**Article (57)**

Any shareholder, whether a natural or legal person, may authorize any person to represent him in any General Assembly. Such authorized person may exercise the same powers enjoyed by the represented shareholder.

**Article (58)**

Minutes of the General Assembly's meeting shall be drawn and shall record the attending members and that the quorum was present. The minutes shall also record that the Companies Control Department's representatives were present. The minutes shall also include a detailed summary of all the General Assembly's discussions, all events of the meeting, the resolutions taken, number of concurring and/or dissenting votes, all things requested to be recorded by shareholders or Companies Control Department's representatives. The minutes shall be signed by the Head of the Assembly, rapporteur, and vote counters who shall be responsible for the accuracy of the data contained therein.

ويجوز التوكيل في حضور الجمعية العامة وبشروط لصحة الوكالة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي خاص وان يكون الوكيل مساهماً ولا يجوز للمساهم توكيل أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة نيابة عنه، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة عن ٥ % من أسهم رأس مال الشركة. ومع ذلك فإنه فيما عدا الأشخاص المعنويين لا يجوز أن يكون لأحد المساهمين بوصفه أصيلاً أو نائباً عن غيره عدد من الأصوات يجاوز ٢٥ % من عدد الأصوات المقررة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

**مادة (٥٧)**

يحق لأي مساهم كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أن يخول أي شخص ليكون ممثله في أي جمعية عامة ويحق لهذا الشخص المخول أن يمارس نفس الصلاحيات نيابة عن المساهم الذي يمثله التي يتمتع بها المساهم نفسه.

**مادة (٥٨)**

يجرر محضر باجتماع الجمعية العامة يتضمن إثبات الحضور وتوافق النصاب القانوني للاجتماع وكذلك إثبات حضور ممثلي إدارة مراقبة الشركات كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها، أو خالفها وكل ما يطلب المساهمون أو مراقبو إدارة مراقبة الشركات إثباته في المحضر، ويوقع المحضر رئيس الجمعية ومقررها وجامعو الأصوات ومراقبو الحسابات، ويكون الموقعون على المحضر مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيه.

ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة لإدارة مراقبة الشركات خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ انعقادها.

الموثق

A copy of the minutes of the General Assembly's meeting shall be sent to the Companies Control Department within 7 days at maximum as of the day on which it convened.



الشامدان

الاطراف

- ١

- ٢

- ٢

- ٤

- ٦

- ٨

- ١٠

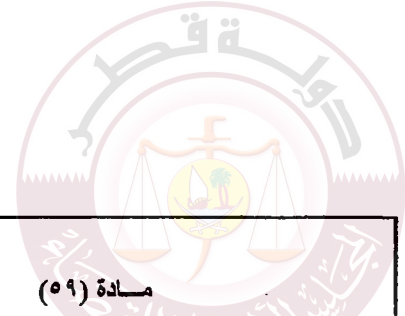
= ١

= ٢

= ٥

= ٧

= ٩



**Article (59)**

The General Assembly's resolutions shall, by virtue of the provisions of Law and the Company's Articles of Association, be binding to all shareholders, whether they were present or absent at the meeting in which they were resolved, and whether they were concurring or dissenting. The Board of Directors shall implement such resolutions once they are resolved, and shall send a copy thereof to the ministry within 15 days of the date on which they were taken.

**مادة (٥٩)**

تُلزم القرارات التي تصدرها الجمعية العامة وفقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي للشركة جميع المساهمين سواء كانوا حاضرين في الاجتماع الذي صدرت فيه أو غائبين، وسواء كانوا موافقين أو مخالفين لها. وعلى مجلس الإدارة تنفيذها فور صدورها وإبلاغ صورة منها للوزارة خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ صدورها.

**Chapter 6**

**Auditors**

**Article (60)**

The Company shall have one or more auditors, appointed for one year by the general assembly who shall determine their remunerations and may re-appoint them, provided that their appointment term may not exceed 5 continuous years. The auditor shall be registered in the accounting register set out in Law 7/1974 on Organizing the Auditing Profession, and should have practiced for at least (10) continuous year, in accordance with the applicable laws and regulations.

**الفصل السادس**

**مراقبو الحسابات**

**مادة (٦٠)**

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر تعينهم الجمعية العامة لمدة سنة وتحدد أتعابهم، ويجوز لها إعادة تعيينهم على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متصلة. ويجب أن يكون المراقب من المقيد في سجل الحسابات المنصوص عليه في القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٤ بتنظيم مهنة مراقبة الحسابات، وأن يكون قد زاول المهنة لمدة عشر سنوات متصلة على الأقل طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

**Article (61)**

While discharging his duties, the auditor shall abide by all the obligations set out in the Law. As a representative of all shareholders, the auditor shall be responsible for the accuracy of the data contained in his report.

**مادة (٦١)**

يلتزم مراقب الحسابات في أداء عمله بكل ما أوجبه عليه القانون من واجبات أو التزامات. ويكون المراقب مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن مجموعة المساهمين.

ويكون المراقبون في حالة تعددهم مسؤولين بالتضامن عن أعمال الرقابة.

الموثق

In case of multiple auditors, they shall be jointly responsible for auditing duties.

الشاهدان

الاطراف



- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٢

- ٦

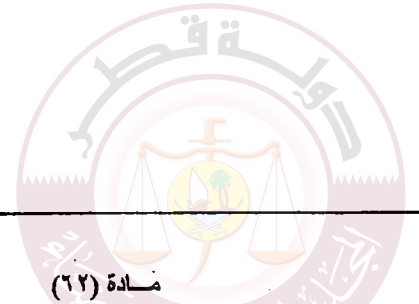
- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩



**Article (62)**

The auditor shall be entitled at all times to examine all of the books, records and papers of the Company and other documents, and shall have the right to request any data as the auditor deems necessary. The auditor shall likewise have the right to verify the assets of the Company.

In the event that the auditor is unable to discharge his duties and tasks assigned thereto under this law for any reason whatsoever, the auditor shall - before asking to be relieved from auditing accounts - submit a written report to the Department and copy thereof to the Board of Directors, indicating the reasons that hamper him from discharging his duties. The Department, together with the Board of Directors, shall address such reasons. If within 30 days as of receiving the auditor's report referred to in this Article, the Department failed to address such reasons, it shall send an invitation for the General Assembly to Convene to consider the matter.

If the Department managed to handle the reasons for which the auditor asked to be relieved, the Company shall include in its annual report a description of the issues based on which the auditor requested to be relieved.

**Article (63)**

The auditor shall attend each general assembly and shall, during such meeting, express his or her opinion on everything concerning his or her work, and in particular the balance sheet of the Company.

The auditor shall read out his/her report in the general assembly. The report shall include all the data provided for in the Business the Commercial Companies Law. Each shareholder shall have the right to dispute such report and ask for clarifications as regards the facts contained therein.

**مادة (٦٢)**

لمراقب الحسابات في كل وقت الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وله أن يتحقق من موجودات الشركة.

إذا تعذر على مراقب حسابات الشركة القيام بالمهام والواجبات الموكلة إليه بموجب أحكام هذا القانون لأي سبب من الأسباب، فعليه قبل الاعتذار عن عدم القيام بتدقيق الحسابات أن يقدم تقريراً كتابياً للإدارة ونسخة منه لمجلس الإدارة يتضمن الأسباب التي تعرقل أعماله أو تحول دون قيامه بها، وعلى الإدارة معالجة هذه الأسباب مع مجلس الإدارة، وإذا تعذر عليها ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامها لتقرير مراقب حسابات الشركة المشار إليه في هذه المادة، دعت إلى عقد الجمعية العامة وعرضت الأمر عليها.

وفي حالة تمكن الإدارة من معالجة أسباب اعتذار المراقب، تعين على الشركة أن تضمن تقريرها السنوي وصفاً للمسائل التي استند إليها مراقب الحسابات في طلب الاعتذار.

**مادة (٦٣)**

على المراقب أن يحضر الجمعية العامة، وأن يُبدي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله ويوجه خاص في ميزانية الشركة، ويتلو تقريره على الجمعية العامة، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على كافة البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية. ويكون لكل مساهم حق مناقشته وطلب إيضاحات بشأن الوقائع الواردة في تقريره.

الموثق

الشاهدان

الاطراف

- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٣

- ٦

- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩





**Chapter (7)**

**The Company's Finance**

**Article (64)**

The financial year of the Company shall commence on 1st January and end on 31st December each year.

**Article (65)**

At least 2 months before the General Assembly's meeting, the Board of Directors shall in each financial year submit to the auditor the balance sheet of the Company, the profits and loss statement, and a report the activities of the Company during the previous financial year, as well as the financial standing of the Company.

All these documents shall be signed by the Chairman and his deputy, and the Managing Director, if any.

**Article (66)**

Subject to the approval of the Companies Control Department, the Company shall publish bi-annual financial reports in the daily local Arabic newspapers and on the website to inform shareholders, provided that such reports shall be audited by the auditor and may not be published except after the approval of the Companies Control Department.

**Article (67)**

The Board of Directors may deduct from the annual gross profits a percentage for depreciation of the Company's assets. These funds shall be used for purchasing or repairing required materials, equipment and facilities. Such funds may not be distributed to shareholders.

**الفصل السابع**

**مالية الشركة**

**مادة (٦٤)**

تبدأ السنة المالية للشركة في ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة.

**مادة (٦٥)**

يعرض مجلس الإدارة في كل سنة مالية ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي على مراقب الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة بشهرين على الأقل. ويجب أن يوقع جميع هذه الوثائق رئيس مجلس الإدارة ونائبه والعضو المنتدب - إن وجد.

**مادة (٦٦)**

تقوم الشركة بعد موافقة إدارة مراقبة الشركات، بنشر تقارير مالية نصف سنوية بالصحف المحلية اليومية التي تصدر باللغة العربية، والموقع الإلكتروني، لإطلاع المساهمين، على أن تتم مراجعة هذه التقارير من قبل مراقب الحسابات ولا يجوز نشرها إلا بعد موافقة إدارة مراقبة الشركات.

**مادة (٦٧)**

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها. وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد والألات والمنشآت اللازمة أو إصلاحها ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.

الموثق

الشاهدان

الإطراف



- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٣

- ٦

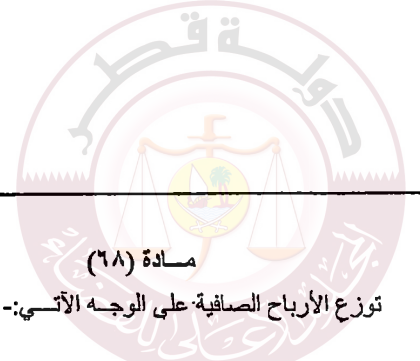
- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩



Article (68)

مادة (٦٨)

The annual net profits of the Company shall be distributed as follows:-

توزع الأرباح الصافية على الوجه الآتي:-

1. 10% of the net profits shall be deducted to be allocated to the statutory reserve account, and such deductions may cease when the total reserve reaches an amount equivalent to 100% of the paid up capital of the Company, and if there is a shortfall of the said percentage, the deductions must resume until the statutory reserve reaches the said percentage.
2. A percentage to be determined by the General Assembly shall be deducting for meeting the Company's obligations under Labor Laws.
3. The General Assembly may –based on a recommendation from the Board of Directors– decide deducting a part of the net profits to be allocated to an optional reserve account. Such optional reserve may be used in such respects as may be decided by the General Assembly.
4. The required amount for distribution of an initial share of profits of (at least) 5% to shareholders for the paid-up capital shall be deducted, provided that during any year, if the net profit does not allow distribution of dividends, the shareholders may not demand dividends from the profits of the subsequent years.
5. A percentage that doesn't exceed 5% of the net profits – after deduction of depreciations, reserves, and distributed dividends- as per the preceding paragraph shall be allocated for the remunerations of the members to the Board of Director.

- ١- يقتطع سنوياً ١٠% من الأرباح الصافية تخصص لحساب الاحتياطي القانوني ويجوز إيقاف هذا الاقتطاع إذا بلغ الاحتياطي ١٠٠% من رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة -وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة.
- ٢- يُقتطع جزء من الأرباح تحدده الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل.
- ٣- يجوز للجمعية العامة، بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تُقرر لقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب احتياطي اختياري، ويُستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة.
- ٤- يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥% للمساهمين (على الأقل) عن المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم، على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.
- ٥- يخصص بعدما تقدم من الباقي ما لا يزيد عن ٥% من الربح الصافي بعد استنزال الاستهلاكات والإحتياطات والربح الموزع وفقاً للفقرة السابقة، وذلك لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

الموثق



الشامدان

الاطراف

- ١

- ٢

- ٢

- ٤

- ٦

- ٨

- ١٠

- ١

- ٢

- ٥

- ٧

- ٩



6. The remaining amount of net profits or any part thereof shall thereafter be distributed to the shareholders as an additional dividend or, based on a proposal from the Board of Directors, be carried forward to the following year, or be dedicated to create a reserve or a fund for extraordinary consumption.

٦- يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية للأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة، أو يخصص لإنشاء مال احتياطي أو مال للاستهلاك غير العاديين.

**Article (69)**

Dividends shall be paid to shareholders at the time and place specified by the Board of Directors, provided not later than 30 days as of the date of the General Assembly's resolution for distribution.

**مادة (٦٩)**

تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان والميعاد اللذين يحددهما مجلس الإدارة بشرط ألا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

**Article (70)**

No dispute may be raised against the Board of Directors, or one or more of its members, except in the name of the Company and under an Ordinary General Assembly's resolution. Each shareholder shall have the right to raise such a dispute, provided notifying the company of his/her intention.

**مادة (٧٠)**

لا يجوز رفع المنازعات ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم الشركة بمقتضى قرار من الجمعية العامة العادية. ولكل مساهم الحق في إثارة نزاع من هذا القبيل شريطة أن يخطر الشركة بعزمه على رفع الدعوى.

**Chapter (8)**

**Winding-up and Liquidation of the Company**

**الفصل الثامن**

**اتقضاء الشركة وتصفيتها**

**Article (71)**

A joint-stock company shall be wound up for any of the following causes:-

**مادة (٧١)**

تتقضى الشركة المساهمة بأحد الأمور الآتية :-

1. The expiry of the specified duration of the Company, unless it is renewed in accordance with the rules set out in these Articles of Association;

- ١- انتهاء المدة المحددة لها، ما لم تمدد على النحو الوارد في هذا النظام.

الموثق

الشاهدان

الاطرراف



- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٢

- ٦

- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩



- |   |  |
|---|--|
| <p>2. The objective for which the Company was established ceases to exist or became impossible to attain,</p> <p>3. All shares are vested with a number of shareholders less than the prescribed minimum limit.</p> <p>4. The Company is dissolved or declared bankrupt by virtue of a court judgment.</p> <p>5. The Company is merged with another company or organization.</p> <p>6. A consensus of all shareholders to early dissolution of the Company, except where the Memorandum of Association provides for a certain majority.</p> <p>7. The license of the Company is withdrawn by the Central Bank of Qatar.</p> | <p>٢- انتهاء الغرض الذي أسست من أجله أو استحالة تحقيقه.</p> <p>٣- انتقال جميع الأسهم إلى عدد من المساهمين يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً.</p> <p>٤- صدور حكم قضائي بجل الشركة أو إشهار إفلاسها.</p> <p>٥- اندماج الشركة في شركة أو هيئة أخرى.</p> <p>٦- إجماع الشركاء على حل الشركة قبل انتهاء مدتها، ما لم ينص عقد التأسيس على حلها بأغلبية معينة.</p> <p>٧- سحب ترخيص الشركة من مصرف قطر المركزي.</p> |
|---|--|

Article (72)

مادة (٧٢)

If the losses of the Company reached half its capital, the Board of Directors shall invite the Extraordinary General Assembly to convene in order to consider whether it is required to early dissolve the Company, to reduce the capital, or to take any other appropriate measures. If the Board of Directors failed to invite the Extraordinary General Assembly, or if it failed to convene because the quorum was not present, or if the General Assembly refused to dissolve the Company, or if no resolution could be taken on this matter for any cause whatsoever, each shareholder shall have the right to resort to a civil court to request dissolution of the Company.

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس مالها، وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية لتقرر ما إذا كان الأمر يستوجب حل الشركة قبل انتهاء الأجل المحدد لها أو تخفيض رأس المال أو اتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة. وإذا لم يتم عقد الجمعية العامة غير العادية، أو لم يتم انعقادها لعدم توافر النصاب القانوني أو رفضت الجمعية حل الشركة، أو تعذر إصدار قرار في الموضوع لأي سبب من الأسباب، جاز لكل مساهم أن يطلب إلى المحكمة المدنية حل الشركة.

الموثق



الشامدان

الاطراف

- ١

- ٢

- ١

- ٤

- ٢

- ٦

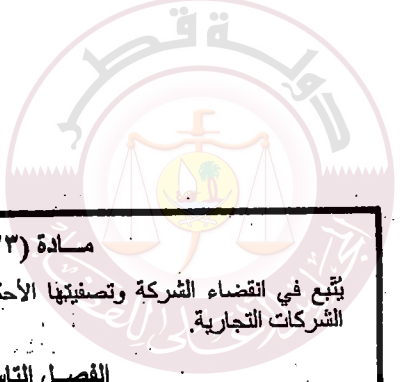
- ٥

- ٨

- ٧

- ١٠

- ٩



Article (73)

The provisions of the Commercial Companies Law shall be applied in cases of winding-up and liquidating the Company.

Chapter (9)

Final Provisions

Article (74)

No resolution adopted by the General Assembly shall result in extinguishment of any civil liability action against the Directors due to errors committed by them when exercising their duties.

In the event an act, giving rise to responsibility, has been presented to the General Assembly, through report of the Board of Directors or auditor, the liability action shall abate after the lapse of 3 (three) years from the date of the General Assembly's resolution ratifying the Board of Director's report.

Nevertheless, if the act attributed to the Directors constitutes a felony or a misdemeanor, the claim of liability shall not lapse unless after the lapse of the criminal suit.

The Companies Control Department as well as each shareholder may file this claim. Any provision in the Articles of Association that obligates waiving such claim, or that makes it contingent on a prior permission from the General Assembly or any other measure shall be null and void.

Article (75)

Where no special provision is made in these Articles of Incorporation, the provisions of the Business Companies Law shall apply. All amendments made to such Law shall be deemed complementary and amending provisions to these Articles of Incorporation.

Faisal Bin Abdul-Aziz Bin Jassem Al-Thani  
Chairman and Managing Director

مادة (٧٣)

يُتبع في انقضاء الشركة وتصفيتها الأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية.

الفصل التاسع

أحكام ختامية

مادة (٧٤)

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهامهم.

وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو تقرير من مراقبي الحسابات، فإن دعوى المسؤولية تسقط بمضي ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة.

ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائياً أو جنحة فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط الدعوى الجنائية.

ولإدارة مراقبة الشركات ولكل مساهم مباشرة هذه الدعوى ويقع باطلاً كل شرط في النظام الأساسي يقضي بالتنازل عن الدعوى ويتعلق مباشرة على إذن سابق من الجمعية العامة أو على اتخاذ أي إجراء آخر.

مادة (٧٥)

تسري أحكام قانون الشركات التجارية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام، وتعتبر كافة التعديلات التي تطرأ على ذلك القانون مكتوبة بنود مكملة لهذا النظام أو معلقة له.



فيسل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني  
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

أنا الموقع رئيس قسم التوثيق أقر أنه في الساعة ١٤ الدقيقة ٤٥ بتاريخ ١٤ / / الموافق ١٧ / ١٠ م قد حضر أمامي الأشخاص الموقعون أعلاه وأبرزوا هذا المحرر طالبين توثيقه فدققته فيه وفي أهليتهم وهويتهم فلم أجد مانعاً شرعياً قانونياً من توثيقه فتلوته عليهم وأفهمتهم مضمونه فأقره ووقعوه أمامي.

وإن إدارة التوثيق غير مسؤولة عن محتويات هذا المحرر وعن الإلتزامات الناشئة عنه.

رئيس قسم التوثيق

الموثق

الشاهد الثاني:

الشاهد الأول:

الاسم:

الاسم: